ثانيا. المجاز اللغوي

إن كان المجاز في ذات اللفظ بأن ينقل اللفظ من معناه الموضوع له إلى معنى آخر، فإما أن يكون هذا اللفظ مفردًا، أو مركبًا.

المجاز اللغوي: هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي وضعت له لعلاقة بين المعنى الأول، والمعنى الثاني مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأول.

العلاقة في المجاز اللغوي: هي **المناسبة بين المعنى الموضوع له باللفظ، والمعنى المقصود**، وهي الأمر الذي يقع به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي فيصح الانتقال من الأول إلى الثاني، وهذه العلاقة قد تكون:

المشابهة: في الاستعارة نحو: «رأيت زهرة تحملها أمها»، تريد: طفلة كالزهرة في نضارتها وجمالها.

غير المشابهة: كالجزئية في قوله تعالى: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ يريد: «وصلوا» لأن الركوع جزء من الصلاة، فأطلق الجزء وأراد به الكل مجازا.

القرينة في المجاز اللغوي: هي الأمر الذي يصرف الذهن عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، وتمنع إرادة المعنى الحقيقي للفظ، وهي إما قرينة عقلية أي حالية أو لفظية:

مثال ذلك لفظ "الأسد" المستعمل في الرجل الجريء في قولك: «رأيت أسدًا على فرس»، وكلفظ "النبات" المستعمل في الماء في قولك: «أمطرت السماء نباتًا»، فكل من لفظي "الأسد والنبات" مجاز مفرد؛ والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي قولك في المثال الأول لفظية: "على فرس" إذ ليس ذلك من شأن الحيوان المفترس، والقرينة في الثاني معنوية: "أمطرت" إذ إن النبات لا يمطر.

تقسيم المجاز اللغوي: ينقسم المجاز باعتبار العلاقة إلى قسمين: **المجاز المرسل والاستعارة.**

أولا. المجاز المرسل: هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي وضعت له لعلاقة غير المشابهة. مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الموضوعة له، كما في قولنا: «**رعت الإبل الغيث**» ففي "الغيث" مجاز مرسل؛ لأنه كلمة نقلت من معناها الأصلي وهو "الماء" إلى معنى آخر وهو "النبات"

بقرينة "الرعي" فإن الغيث لا يرعى، وليست العلاقة بين النبات والماء المشابهة، إنما العلاقة بينهما هي: أن أحدهما سبب في الآخر، ولا شك أن الغيث سبب في النبات، وكفى هذه السببية علاقة تصحح استعمال الغيث في النبات.

وقد سماه البلاغيون «مجازا مرسلا» **لإرساله عن التقييد بعلاقة واحدة وهي المشابهة، وأن له علاقات متعددة.**

علاقات المجاز المرسل: للمجاز المرسل علاقات عدة، أشهرها وأكثرها استعمالًا ما يلي:

1. **السببية:** هي **أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور سببًا في المعنى المراد** كما في: «**رعت الإبل الغيث**» أي: النبات، ففي "الغيث" مجاز مرسل علاقته السببية؛ لأن المعنى الأصلي للغيث (المطر) سبب في المعنى المراد الذي هو "النبات"، والقرينة قوله: "رعت" إذ إن الغيث لا يرعى.

2. **المسببية:** هي **أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور سببًا عن المعنى المراد**، كقولك: «**أمطرت السماء نباتًا**» أي: ماء "فالنبات" مجاز مرسل علاقته المسببية؛ لأن المعنى الأصلي "للنبات" مسبب عن المعنى المراد الذي هو "الماء"، والقرينة قوله: "أمطرت" إذ إن النبات لا يمطر.

ومن هذا النوع من المجاز قوله تعالى: ﴿**وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّماءِ رِزْقاً**﴾، فالمجاز هنا هو في كلمة «رزقا»، والرزق لا ينزل من السماء، ولكن الذي ينزل منها مطر ينشأ عنه النبات الذي منه طعامنا ورزقنا، فالرزق مسبب عن المطر.

3. **الجزئية:** هي **أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور جزءًا من المعنى المراد**، كقوله تعالى: ﴿**فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ**﴾ أي: عبد مؤمن ففي «رَقَبَةٍ» مجاز مرسل علاقته الجزئية؛ لأن المعنى الأصلي للرقبة جزء من العبد، والقرينة أن التحرير إنما يكون للذات كلها، لا لجزء منها؛ إذ إن العتق لا يتجزأ.

وكقولهم: «**نشر الملك عيونه**» أي: جواسيسه، وهم من يراقبون حركات العدو، ففي "العيون" مجاز مرسل علاقته الجزئية؛ لأن المعنى الأصلي للعين جزء من الجاسوس، والقرينة استحالة نَشْر العيون وحدها.

وكقول معبد بن أوس المزني في ابن أخته:

أُعَلِّمُهُ الرِّمَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ * فَلَمَّا اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي**
وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ القَوَافِي * فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي**

يريد: "فلما قال قصيدة" ففي لفظ "قافية" مجاز مرسل علاقته الجزئية؛ لأن المعنى الأصلي للقافية جزء من القصيدة، والقرينة قوله: "هجاني" لأن الهجاء لا يتأتى من القافية وحدها.

4. **الكلية:** هي **أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور كلًّا متضمنًا للمعنى المراد**، كقوله تعالى: ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ** ﴾ أي: أناملهم، ففي «أَصَابِعَهُمْ» مجاز مرسل علاقته الكلية؛ لأن المعنى الأصلي للأصابع كل الأنامل، متضمن لها، والقرينة استحالة وضع الإصبع كلها في الأذن عادة.

والغرض منه هنا هو المبالغة في الإصرار على عدم سماع الحق بدليل وضع أصابعهم في آذانهم.

الفرق بين الجزئية والكلية، أن في الجزئية يطلق الجزء ويراد الكل، وفي الكلية يطلق الكل ويراد الجزء.

5. **اعتبار ما كان:** أي **تسمية الشيء باسم ما كان عليه**، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ** ﴾، أي الذين كانوا يتامى، وذلك أن اليتيم في اللغة هو الصغير الذي مات أبوه، والأمر الوارد في الآية الكريمة ليس المراد به إعطاء اليتامى الصغار أموال آبائهم، وإنما الواقع أن الله يأمر بإعطاء الأموال من وصلوا سن الرشد والبلوغ بعد أن كانوا يتامى، فكلمة «اليتامى» هنا مجاز مرسل استعملت وأريد بها الراشدون ممن كانوا يتامى.

ومنه قولك: «**من الناس من يأكل القمح ومنهم من يأكل الذرة والشعير**»، تريد بالقمح والذرة والشعير «الخبز» الذي كان في الأصل قمحا أو ذرة أو شعيرا.

6. **اعتبار ما يكون:** وهو **تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه**، نحو قوله تعالى على لسان أحد الفتيين اللذين دخلا السجن مع يوسف عليه السّلام: ﴿ **إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا** ﴾. فالمجاز هنا في كلمة «خمرا»، والخمر لا تعصر لأنها سائل، وإنما الذي يعصر هو «العنب» الذي يؤول ويتحول بالعصر إلى خمر، فإطلاق الخمر وإرادة العنب مجاز مرسل علاقته «اعتبار ما يكون».

ونحو قوله تعالى على لسان نوح عليه السّلام: ﴿ **وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا. إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا** ﴾ ففي كلمتي «فاجرا وكفارا» مجازان، لأن المولود حينما يولد لا يكون فاجرا ولا كفارا، ولكنه قد يكون كذلك بعد الطفولة، ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ** ﴾.

7. المحلية: هي **أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور محلا للمعنى المراد**، أي **إذا ذكر لفظ المحلّ وأريد الحالّ فيه**، كقوله تعالى: ﴿**فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ**﴾ أي: أهل النادي، ففي «نَادِيَهُ»، مجاز مرسل علاقته المحلية؛ لأن المعنى الأصلي للفظ "النادي" محل للمعنى المراد الذي هو الأهل، والقرينة استحالة دعاء النادي بمعناه الحقيقي.

وكقوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ أي: أهل القرية "فالقرية" مجاز مرسل علاقته المحلية؛ لأن القرية بمعناها الحقيقي محل لساكنيها، والقرينة استحالة سؤال القرية بمعناها الأصلي.

ومنه قول الشاعر:

لاَ أَرْكَبُ البَحْرَ إِنِّي * أَخَافُ مِنْهُ المَعَاطِب**
طِينٌ أَنَا وَهْوَ مَاءٌ * وَالطِّينُ فِي المَاءِ ذَائِبٌ**

فالمجاز في كلمة «البحر» حيث أراد بها الشاعر «السفن» التي تجري فيه، فالبحر هو محل جريان السفن، فإطلاق المحل «البحر» وإرادة الحال فيه «السفن» مجاز مرسل علاقته «المحلية». وفي كلمة «طين» في البيت الثاني مجاز مرسل علاقته «اعتبار ما كان».

8. الحالية: أن **يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور حالا في المعنى المراد، فقد ذكر لفظ الحالّ وأريد المحل لما بينهما من ملازمة**، كقوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ**﴾ أي: ففي جنة الله، فقوله: «فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ» مجاز مرسل علاقته الحالية؛ إذ أن رحمة الله بمعنى نعمه وآلائه حالة في جنته، والقرينة استحالة ظرفية الرحمة بمعناها الحقيقي.

ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ**﴾ فالمجاز في كلمة «نعيم»، والنعيم لا يحل فيه الإنسان لأنه معنى من المعاني، وإنما يحل في مكانه.

9. الآلية: أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور آلة، ووسيلة للمعنى المراد وذلك إذا ذكر اسم الآلة وأريد الأثر الذي ينتج عنها، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ**﴾. فالمجاز في كلمة «لسان»، والمراد واجعل لي قول صدق أي ذكرا حسنا، فأطلق اللّسان الذي هو آلة القول على القول نفسه وهو الأثر الذي ينتج عنه.

فإطلاق «اللسان» آلة القول وأداته وإرادة الأثر الناتج عنه وهو «الكلام» مجاز مرسل علاقته «الآلية».

ونحو قوله تعالى أيضا: ﴿فَأْتُوا بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ﴾، أي على مرأى منهم، والأعين هي آلة الرؤية، فالمجاز في كلمة «أعين» حيث أطلقت وأريد الأثر الناتج عنها وهو الرؤية. فهذا مجاز مرسل علاقته «الآلية».

1. وثمة علاقات أخرى ذكرها علماء البلاغة، مثل: **المجاورة، البدلية، المبدلية، العموم، الخصوص...**

ملاحظة: كل المجازات اللغوية سواء أكانت من قبيل الاستعارة أم المجاز المرسل، ليست مجرد حركة آلية لغوية يتم بها استعمال اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب.

بل لا بد في المجاز من عمل فكري أو شعور نفسي يصحح في تصور المتكلم استخدام اللفظ في غير ما وضع له.

ففي قول الله عز وجل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: 19] فإننا لا نشعر بأن لفظ الأصابع وضع بدل الأنامل وضعا اعتباطيا في هذا المجاز المرسل، وليس مجرد حركة آلية لغوية، بل هو قائم على ملاحظة فكرية، وهي أن الذين يحذرون الموت من الصواعق ذوات الأصوات العظيمة القاتلة، تندفع أيديهم إلى سد آذانهم بأصابعهم، فلو تمكنوا من إدخال كل أصابعهم فيها لفعلوا، فالعبارة تدل على توجه إرادتهم وما في أنفسهم من مشاعر، فكان هذا الإطلاق المجازي، مع أن الذي يضعونه في آذانهم هو رؤوس أناملهم[1].

[1] البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي، ج2 ص229